"دور الشرطة القضائية والمصالح الأمنية في مكافحة الجريمة البيئية"

حضرات السيدات والسادة؛

اسمحوا لي بداية، نيابة عن **السيد المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني**، وبالأصالة عن نفسي وعن أطر ومسؤولي المديرية العامة للأمن الوطني في هذا الجمع المبارك الميمون، أن أعبر لكم عن بالغ التقدير والامتنان لهذه المبادرة الرصينة والهادفة إلى دعم وتعزيز التعاون والتنسيق المؤسساتي بين مختلف المعنيين والمتدخلين في حماية البيئة والوقاية ومكافحة الجريمة البيئية، انسجاما مع مبادئ وأهداف الاستراتيجية الوطنية "غابات المغرب 2020-2030" التي أطلقها **صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده،** في 13 فبراير 2020، والتي شكلت منارا لمختلف المتدخلين في تدبير الفضاء الغابوي والمحافظة على الحياة البرية بخلق التوازن بين الحفاظ على الغابات ومواردها وتطويرها توصلا إلى ضمان التدبير المستدام للثروة الطبيعية وتقوية قدراتها في الحفاظ على التوازنات البيئية وحماية التراث الطبيعي ببلادنا.

حضرات السيدات والسادة؛

وفي هذا السياق، ووعيا بكون مختلف مكونات المجال البيئي الوطني ثروة وطنية مشتركة تتميز بتنوع وغنى نظمها، مما يضعها في صلب الاهتمامات الحالية والمستقبلية للتنمية المستدامة، ويجعل أمر حمايتها

وتثمينها والمحافظة عليها ذات أهمية قصوى وأولوية وطنية، في سياق التداعيات الناجمة عن التغيرات المناخية، كما لا يفوتنا التأكيد على الدور الأساسي الذي يلعبه هذا المجال في حماية التوازنات البيئية ليس على المستويين المحلي والوطني، ولكن أيضا على المستوى الدولي بفضل مساهمتها في مكافحة التغيرات المناخية وحماية النظم البيئية القارية والمائية والمحافظة على التنوع البيولوجي ومحاربة التصحر، مما يعطي لعمل المصالح الأمنية والهيئات المكلفة بمهام الشرطة أهمية خاصة في دعم الجهود الرامية إلى الوقاية ومحاربة الجرائم الماسة بالبيئة ومتابعة مستجداتها والتعرف على مختلف أشكالها وخصائصها المستحدثة، بما في ذلك اعتماد التقنيات الحديثة في البحث الجنائي والارتقاء بقدرات المتدخلين في هذا المجال ودعم التكوين التخصصي وتبادل الخبرات ومواصلة تطوير الآليات الكفيلة بالوقاية ومكافحة هذا النوع من الجرائم، فضلا عن الحاجة إلى مضاعفة جهود استثمار ما يتيحه التعاون الدولي في هذا المجال من فرص سانحة ومواتية لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب.

ومن أجل هذه الغاية تسخر **المديرية العامة للأمن الوطني** كل الإمكانات المتاحة من أجل الوقاية ومحاربة الجرائم الماسة بالبيئة، بما فيها الثروات الغابوية والحيوانية، حيث أدرجت هذا الانشغال ضمن **أوليات** مضامين **استراتيجيتها الأمنية الممتدة من سنة 2022 إلى غاية سنة 2026، شقها المتعلق بالوقاية ومحاربة الجريمة بكافة أشكالها على غرار مكافحة الإرهاب**

وتمويله والتطرف، محاربة الجرائم الماسة بالأمن الداخلي والخارجي وبالنظام العام، محاربة الجرائم السيبرانية، محاربة شبكات تهجير المهاجرين والاتجار بالبشر، مكافحة غسل الأموال، محاربة الاتجار في المخدرات، محاربة الجرائم الماسة بالصحة العامة، مكافحة الجرائم الماسة بالأشخاص و الممتلكات، مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية، مكافحة الجرائم التي تؤثر على الإحساس والشعور بالأمن.

ففي مجال الوقاية ومحاربة الجرائم الماسة بالبيئة ترتكز خطة عمل المديرية العامة للأمن الوطني على مجموعة من الأسس والمرجعيات الوطنية والدولية والمتمثلة في تكريس سيادة القانون والتنزيل السليم لأحكام دستور المملكة والاستناد إلى مضامين المواثيق الدولية، على غرار اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (سايتس)، التي تم توقيعها في العاصمة واشنطن في 3 مارس 1973، ومصادق عليها من قبل المملكة المغربية بتاريخ 16 أكتوبر 1976، وكذا تنزيل الهدف 15 من الخطة الأممية للتنمية المستدامة لسنة 2030 المتعلق ب *"حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي"*، وتطبيق التشريعات الوطنية، ولاسيما مقتضيات قانون المسطرة الجنائية و القانون الجنائي و مجموعة التشريع الغابوي، تنفيذ التوجهات الملكية السامية ذات الصلة، واستحضار الاستراتيجيات الدولية المعتمدة في

المجال الأمني، وما يتيحه التعاون الدولي من فرص مواتية لتبادل المعلومة الاستخباراتية والأمنية و التجارب والخبرات.

كما تعمل المديرية العامة للأمن الوطني عبر مجال **التعاون الدولي المتصل بمكافحة الجرائم البيئية** على **تعزيز آليات التعاون الدولي الثنائية أو متعددة الأطراف على المستوى الدولي والإقليمي والعربي** من خلال التفاعل الإيجابي والانخراط الفعلي في كافة الاستراتيجيات والأنشطة والبرامج وخطط العمل الرامية إلى تبادل المعلومات والتجارب والخبرات وتعزيز القدرات، **في احترام تام للسيادة الوطنية،** وفي تناغم وانسجام مع مبادئ الشفافية والصدق في التعامل والمعاملة بالمثل وكذا مبدأ رابح رابح، مع العمل على تعزيز الشراكات مع **المنظمات والوكالات الدولية** المتخصصة في مجال محاربة الجريمة.

حضرات السيدات والسادة؛

انسجاما مع هذا الإطار، تساهم المديرية العامة للأمن الوطني بشكل فعال وسنوي في مجموعة من العمليات الأمنية المشتركة على الصعيد الدولي التي تشرف عليها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "INTERPOL" المتعلقة بمكافحة تهريب أصناف النباتات والحيوانات المتوحشة المحمية "OPERATION THUNDER" وتلك المتعلقة بحماية الموروث الغابوي من خلال مكافحة الجرائم المتعلقة بصناعة أصناف الخشب المحمية " OPERATION ARCADIA".

وموازاة مع ذلك، شملت خطة عمل المديرية العامة للأمن الوطني للوقاية ومحاربة الجرائم البيئية، **برمجة وتنظيم مجموعة من العمليات الأمنية الإستراتيجية،** وذلك بتنسيق وانخراط ميداني للوحدات المتخصصة، تحت الإشراف الفعلي والميداني للمديرية المركزية للشرطة القضائية، والتي جندت لها كافة الموارد البشرية واللوجيستيكية اللازمة للقيام **بعمليات أمنية نوعية ومركزة**، خاصة على مستوى بعض المناطق التي تعرف انتشار الاتجار غير المشروع بالأصناف الحيوانية والنباتية المحمية **المراقبة المستمرة** على مستوى المراكز الحدودية والسدود القضائية عبر التراب الوطني، حيث أسفرت **حصيلة تدخلات مصالح الأمن في مجال محاربة الجريمة البيئية، حيث أسفرت هذه الجهود، خلال الفترة من 2020 إلى غاية اليوم، عن تقديم 59 شخص أمام العدالة، من بينهم 08 أجانب، من أجل ارتكاب جرائم ماسة بالثروة البيئية والغابوية، والمتمثلة في الاتجار غير المشروع ببعض النباتات والأشجار المحمية وتهريب الحيوانات والطيور والزواحف المحمية والمهددة بالانقراض.**

حضرات السيدات والسادة؛

سعيا وراء مضاعفة الجهود الرامية إلى تكريس الحماية الفعالة للمكون الغابوي وللثروات البيئية والاحيائي، وقعت كل من المديرية العامة للأمن الوطني والوكالة الوطنية للمياه والغابات، بتاريخ 12 يناير 2024، اتفاقية الشراكة التي تندرج ضمن مساعي المؤسستين لتحقيق الأهداف المشتركة لتطوير التعاون بينهما في مجال التكوين وتبادل الخبرات والتجارب في

المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وكذا تعزيز التنسيق الميداني للوقاية من الجرائم الغابوية وزجرها، تطوير التعاون بين الطرفين في مجال التكوين، وتبادل الخبرات والتجارب، في المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وبلورة برامج عمل مشتركة للتكوين في مجال مكافحة الجرائم الغابوية والبيئية ذات الصلة، والتنسيق الميداني للوقاية وزجر الجرائم الغابوية بالمجال الحضري وتحت إشراف السلطات القضائية المختصة تبادل المعطيات بخصوص الوقاية وزجر الجرائم الغابوية، طبقا للتشريعات والقوانين ذات الصلة.

ويشمل نطاق التعاون بين الطرفين في شقه الأول اعتماد برامج الأعمال المشتركة للتكوين من خلال تنظيم كل طرف دورات تكوينية لفائدة مسؤولي وأطر الطرف الآخر ومنتسبيه، وتنظيم ورشات عمل ثنائية للمساعدة المتبادلة في تطوير الكفاءات وطرق ووسائل الاشتغال حسب إمكانية كل طرف، التنظيم المشترك للأيام الدراسية والملتقيات وورشات العمل والدورات التكوينية والندوات، المشاركة في الملتقيات وورشات العمل والدورات التكوينية والندوات، المنظمة من قبل أحد الطرفين، وتبادل المنشورات والإصدارات ذات الاهتمام المشترك. **ويشمل شقه الثاني المتعلق بالتنسيق الميداني وتبادل المعطيات** توحيد وتعزيز الجهود والتنسيق بشأن العمليات الميدانية المرتبطة بالوقاية ومكافحة الاعتداءات على الثروة الغابوية والوحيش داخل المجالات الغابوية بالمدار الحضري، تحت إشراف السلطات القضائية المختصة، ودعم ومؤازرة عناصر الوكالة الوطنية

للمياه والغابات أثناء عمليات تفتيش محلات بيع المواد الغابوية والوحيش وورشات النجارة وتقطيع الخشب ومستودعات المواد الغابوية تحت إشراف النيابة العامة المختصة تبادل المعلومات والمعطيات المرتبطة بالجريمة في المجال الغابوي.

كما تعتبر هذه الاتفاقية مرتكز لتقوية وتعزيز التنسيق الميداني من خلال تمكين المصالح العاملة في الميدان، وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها، من المعلومات والمعطيات التي من شأنها تسهيل التعرف على مرتكبي جرائم الاعتداء على الثروة الغابوية واقتفاء أثرهم، وكذا استرجاع الأشياء المرتكبة بشأنها الغش، مثلما يمكن أن تشكل أساسا لإعطاء الإنطلاقة لكل المبادرات الرامية إلى إنجاز بعض المشاريع وتنفيذ مخططات العمل التي تستجيب لتطلعات وحاجيات الحفاظ على الأمن وتدبير الفضاء الغابوي على أساس من الشراكة العلمية والتخطيط المنهجي قصد إيجاد أجوبة قانونية وفنية ملائمة لما يطرحه موضوع حماية غابات المغرب من إشكالات وصعوبات عملية وقانونية، كما يهدف إلى تقاسم ومناقشة التجارب والخبرات خاصة الناجحة على مستوى السياسات الوطنية الكفيلة بتعزيز سبل ووسائل التصدي الناجح والأمثل.

وبتاريخ 29 أبريل 2024، نظمت كل من المديرية العامة للأمن الوطني والوكالة الوطنية للمياه والغابات، بالمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة، يوم دراسي حول "مكافحة الجرائم الماسة بالمجال الغابوي"، والذي شكل

فرصة لإعطاء الانطلاقة الفعلية لتفعيل اتفاقية الشراكة والتعاون بين هاتين المؤسستين.

حضرات السيدات والسادة؛

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أعبر لكم باسم **السيد المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني** عن استعداد المديرية العامة للأمن الوطني الدائم والمتواصل للتعاون مع كافة المتدخلين المعنيين، بما يخدم المصالح الوطنية وعزمها الانخراط التام في كافة الأوراش الوطنية ذات الصلة بحماية البيئة، بما يتلاءم مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في هذا الخصوص ويتوافق مع مقتضيات القانون الوطني.

نتمنى لأشغال هذه الندوة العلمية كامل التوفيق والنجاح وأن تنبثق عنها مقترحات وتوصيات عملية من شأنها أن تساهم في إغناء مساعي التنسيق الدائم والمتواصل والفعال توصلا لتحقيق الأهداف المرجوة التي من شأنها توفير الحماية اللازمة للبيئة والتنزيل السليم لمضامين الاستراتيجية الوطنية المعتمدة في هذا الخصوص.

وفقنا الله لما فيه خير هذه البلاد، تحت **القيادة السامية لمولانا صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده**، الساهر على احترام الحقوق والحريات والمصالح العليا للبلاد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.